المملكة المغربية
وزارة الداخلية
المديرية العامة للجماعات الترابية

منهجية الميزنة المستجيبة للنوع الاجتماعي على مستوى الجهات 2.3

السفارة البريطانية
الرباط

تشارك
TASHAROC

جمعية جهات المغرب
ASSOCIATION DES RÉGIONS DU MAROC

المملكة المغربية
وزارة الداخلية

المديرية العامة للجماعات الترابية

2022

الفهرس

مقدمة 5

المحور 1 : ما هي الميزنة المستجيبة للنوع الاجتماعي؟ 6

المحور 2 : كيف تتم مأسسة الميزنة المستجيبة للنوع الاجتماعي على مستوى الجهة؟ 8

1 - مراحل الميزنة المستجيبة للنوع الاجتماعي على مستوى الجهة 8

2 - مشروع نجاعة الأداء 17

المحور 3 : ما مدى أهمية التكوين في مجال الميزنة المستجيبة للنوع على مستوى الجهة؟ 21

الملاحق

1 - الملحق 1 : المعلومات والبيانات كمخرجات للتشخيص مستجيب للنوع 23

2 - الملحق 2 : أدوات التحليل الكيفي حسب النوع الاجتماعي 24

3 - الملحق 3 : نقاط مهمة للتذكر 25

4 - الملحق 4 : لوحة قيادة حساب التكاليف 27

منهجية الميزنة المستجيبة للنوع الاجتماعي على المستوى الجهات

مقدمة

إن المملكة المغربية، انسجاما مع المواثيق الدولية التي صادقت عليها بخصوص المساواة بين الجنسين، اتخذت العديد من التدابير والإجراءات التي تم اعتمادها تدريجياً منذ الاستقلال، مثل مدونة الأسرة واستراتيجيات مكافحة العنف ضد المرأة والخطة الحكومية للمساواة في أفق التكافؤ (إكرام) بنسختيها الأولى والثانية.

وجاء دستور 2011 لتكريس مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة خاصة في الفصل 19 منه، الذي ينص على أنه «يتمتع الرجل والمرأة، على قدم المساواة، بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية،...»

و تبعا لذلك، فلقد أولى المشرع أهمية كبرى لإدماج النوع الاجتماعي في الميزانية، كوسيلة تمكن السياسات العمومية الوطنية والمحلية من أن تكون أكثر شفافية وفعالية، حيث ساهم إصلاح القانون التنظيمي للمالية لسنة 2015 في مأسسة مقاربة النوع في البرمجة وتخطيط الميزانية، وشكل خطوة فارقة نحو تكريس الميزنة المستجيبة للنوع.

وهذا، نصت المادة 39 من القانون التنظيمي للمالية وكذا المادة 171 من القانون التنظيمي 14-111 المتعلق بالجهات على أنه يؤخذ بعين الاعتبار معيار النوع في تحديد الأهداف والمؤشرات[1].

وفي هذا الإطار قامت وزارة الداخلية، من خلال المديرية العامة للجماعات الترابية، بدعم الجهات في مأسسة وإدماج النوع الاجتماعي في الحكامة الترابية، من خلال إعداد «دليل الميزنة المستجيبة للنوع الاجتماعي على مستوى الجهات» الذي تم نشره بالبوابة الوطنية للجماعات الترابية www.collectivites-territoriales.gov.ma، والذي يهدف بشكل أساسي إلى تعزيز ممارسات برمجة الميزانية في أفق تحقيق ميزنة مستجيبة للنوع الاجتماعي.

وتأتي منهجية الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي على المستوى الجهات التي برتكز مضمونها على الدليل المذكور أعلاه, كأداة عملية أخرى متاحة للجهات يهدف تبسيط تنزيل الميزنة المستجيبة للنوع الاجتماعي على المستوى الترابي.

[1] من خلال المراسيم التنفيذية المتعلقة ببرامج التنمية والتمويل المحلي وكذلك المصطلحات الجديدة التي تم تكييفها مع الإدارة المبنية على النتائج (GAR).

المحور 1

ما هي الميزنة المستجيبة للنوع الاجتماعي؟

يمكن تعريف الميزنة المستجيبة للنوع الاجتماعي بكونها آلية لإدماج بعد النوع الاجتماعي في عملية التخطيط وفي برمجة الميزانية، مع إحداث آليات للمراقبة والتقييم مناسبة وفعالة.

تتحدد أهمية الميزنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في كونها تعد نتيجة لنهج متناسق، متعدد الأبعاد ومنتظم، ومنظومة تمكن من إعادة هيكلة المداخيل والنفقات للنهوض بالمساواة بين الجنسين. كما أنها وسيلة للحد من الفوارق التنموية بين النساء والرجال من خلال دعم المساواة وتعزيز العدالة الاجتماعية.

تهدف الميزنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في الأساس إلى تحديد وفهم ومعرفة الاحتياجات العملية والاهتمامات الاستراتيجية (من حيث تحقيق المساواة في الحقوق والفرص) للنساء والرجال من مختلف الفئات الاجتماعية. كما تهدف إلى إعادة تحديد أولويات الإنفاق وتوجيه البرامج ومخططات التنمية لتحقيق المساواة والاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة.

توفر الميزنة المستجيبة للنوع على المستوى المحلي إمكانات حقيقية للاستجابة بشكل مباشر للاحتياجات الخاصة للنساء والرجال، لاسيما بين الفئات الأكثر فقرا وهشاشة، أثناء وضع السياسات الترابية وتنظيم الخدمات العمومية، خصوصا عندما تتم وفق مقاربة تشاركية مع الساكنة المحلية.

يسهل تحقيق أهداف الميزنة المستجيبة للنوع الاستجابة للالتزامات الدولية والوطنية بشأن المساواة بين الجنسين و يساهم في ظهور وتدعيم عمليات التنمية ذات الفعالية والفاعلية.

الميزنة المستجيبة للنوع الاجتماعي

لا تعني :	بل هي :
• استهداف النساء فقط • وضع نفقات مخصصة للنساء • الرفع من الميزانية المخصصة للنساء • وضع ميزانية مخصصة للنساء وأخرى للرجال • ليست فقط مهمة تقنية محصورة على قسم الميزانية والمالية بالجهة	• إستخدام أفضل للميزانية عبر تحليل للاحتياجات الخاصة بالنساء والرجال من مختلف الفئات الاجتماعية، من أجل تحسين ظروف عيشهم وتمكينهم من التمتع بحقوقهم الأساسية. • عملية متعددة المستويات تتداخل فيها المراحل والخطوات والمسؤوليات بطريقة دقيقة .

المحور 2

كيف تتم مأسسة الميزنة المستجيبة للنوع الاجتماعي على مستوى الجهة؟

تعتمد الميزنة المستجيبة للنوع الاجتماعي على التخطيط المستجيب للنوع. فهي تتعدى الجانب المالي والتقني وتسمح بالتدخل على مستويات متعددة، يتم فيها دمج المراحل والفاعلين والأدوار والمسؤوليات. وبالتالي، فإنها ليست مهمة حصرية للفريق المالي بالجهة، بل هي في الأساس مهمة متعددة المستويات، تتطلب تعبئة مختف الفرق المنتمية لمختلف الوحدات على مستوى الجهة.

1/ مراحل الميزنة المستجيبة للنوع الاجتماعي على مستوى الجهة

تشتمل الميزنة المستجيبة للنوع الاجتماعي

- التشخيص؛
- التخطيط؛
- البرمجة؛
- التمويل.

مسار التخطيط الاستراتيجي المبني على النوع الاجتماعي

لا يتعلق الأمر بطرح أسئلة جديدة أثناء عملية التخطيط والبرمجة ولكن بطرحها بشكل مختلف، مع اعتبار أن أي تدخل يجب أن يؤثر إيجابًا على النساء والرجال وفقًا لاحتياجاتهم و انتظاراتهم، مما يؤدي إلى وضع برنامج جهوي للتنمية يراعي مقاربة النوع الاجتماعي مع ميزانية مستجيبة للنوع الاجتماعي.

1 - أ

المرحلة الأولى : التشخيص كمدخل للميزنة المستجيبة للنوع

يعد التشخيص عنصرا أساسيا في إعداد الاستراتيجيات والسياسات والمشاريع والميزانيات التي تستهدف المشاكل الحقيقية للمجتمع والأسباب الكامنة وراءها. ويشكل نقطة البداية لتحديد أسباب عدم المساواة بين الجنسين في مجالات تدخل الجهة.

وبناء عليه، يجب أن يحدد التشخيص نوعين من المعلومات:

- **معلومات دقيقة حول وضعية الساكنة مصنفة حسب الجنس، خصوصا المعنية بالاستراتيجية والبرنامج والمشاريع.**
- **تحليل الاستراتيجيات وخطط العمل المتواجدة.**

إن التشخيص من خلال مراعاة النوع الاجتماعي، يجعل من الممكن إبراز الاحتياجات المحددة والمتباينة للنساء / الفتيات والرجال / الفتيان من السكان المستهدفين، وفقًا للجنس من أجل تجنب أن تصبح احتياجات الفئات المهيمنة من السكان هي المعيار المحدد لاحتياجات كل الساكنة.

بتعلق الأمر بتحليل الاحتياجات العملية (قصيرة / متوسطة المدى) والمصالح الاستراتيجية (طويلة المدى) للنساء والرجال لتسليط الضوء على الاختلافات الموجودة بينهم، وليس اعتبار الواقع الاجتماعي متجانسا أو محايدا عند تخطيط التنمية. وتجدر الإشارة إلى أن المعطيات التي يتم جمعها يجب أن تعكس الواقع المعاش من طرف النساء والرجال، والسماح باتخاذ قرارات استراتيجية لمعالجة سبب المشاكل وليس فقط آثارها المرئية (الملحق 1).

كما يمكن اقتراح العديد من أدوات تحليل النوعي للنوع الاجتماعي (الملحق 2) لتسليط الضوء على الاختلافات حسب ظروف ووضعية النساء والرجال في المجتمع فيما يتعلق بحالة معينة.

في الواقع، لا تتمتع النساء والرجال بنفس الظروف المعيشية أو نفس الاحتياجات النوعية. هذا الاختلاف يرجع إلى حد كبير إلى أدوارهم الاجتماعية وتقسيم المهام بين الجنسين. وهذا التمايز بدوره يؤثر على الوصول إلى الموارد والفوائد والتحكم فيها، مما يؤدي إلى اختلاف الوضع والمكانة داخل المجتمع.

بالفعل، يتم تحديد الاحتياجات العملية وفقًا للأدوار الاجتماعية التقليدية، وتسعى إلى سد الثغرات التي تعرفها الظروف المعيشية للمرأة والرجل، بينما ترتكز المصالح الاستراتيجية على إعادة النظر في عدم المساواة المرتكزة على الأدوار التقليدية و على علاقات القوة بين المرأة والرجل.

يوضح الجدول التالي التمايز في الاحتياجات والاهتمامات المختلفة للنساء والرجال الذين يبحثون عن عمل كمثال :

	النساء	الرجال
الاحتياجات العملية:	• التكوين المهني • رعاية الطفل / الحضانة • وسائل النقل العمومي • القرب من المنزل • مرونة ساعات العمل • الاستقرار المهني • بيئة العمل دون عنف المبني على النوع	• التأهيل والتكوين • الموارد من أجل الاستثمار (المقاول الذاتي) • الحماية والضمان الاجتماعي والاستقرار المهني • الحركية المهنية
المصالح الاستراتيجية:	• التكوين المهني • تثمين عمل النساء و مساهمتهم في الإنفاق الأسري والاقتصاد الوطني • المساواة في الولوج إلى مناصب صنع القرار داخل الشركات • مكافحة الصور النمطية المبنية على النوع للوصول إلى بعض المهن • الاستقلال المالي للنساء • المساواة في الوصول إلى الموارد ومراقبتها	• تقاسم العبء والمسؤوليات الاقتصادية للأسرة بين الزوجين (التقليل من الضغوط الاجتماعية التي تثقل كاهل الرجال باعتبارهم الدعامة الاقتصادية الأساسية للأسرة) • تقاسم الوقت والمسؤوليات المنزلية (تخصيص مزيد من الوقت للأطفال ، و الزوجة ، إلخ...)

1 - ب

المرحلة الثانية : إعداد إستراتيجية مبنية على النوع بالجهة

الاستراتيجية هي نشاط للتخطيط يهدف إلى تحديد الأولويات، بما في ذلك أولويات الحد من انعدام المساواة والتمييز المبني على النوع الاجتماعي، وإلى تركيز الوسائل والموارد من خلال (1) وضع البرامج والمشروعات المندمجة، و(2) ضمان أن جميع الجهات الفاعلة المعنية تعمل على تحقيق أهداف مشتركة موجهة نحو تحقيق النتائج.

تتم صياغة استراتيجية الجهة المستجيبة للنوع الاجتماعي من خلال تحديد رؤية الجهة ومختلف الأولويات و المحاور الاستراتيجية المتعلقة بها:

على المدى المتوسط (الآثار المتوقعة) :

- حول أية حالات من عدم المساواة نريد أن نتدخل؟
- ما هي الحالات المواتية و المتيحة للمساواة التي نريد العمل عليها؟

على المدى الطويل (التأثيرات المرتقبة) :

- ما هي التغييرات التي نريد أن نجريها على حياة النساء / الفتيات والرجال/ الفتيان؟
- ما هي أوجه عدم المساواة التي نريد التقليل منها؟

إن دمج مقاربة النوع على مستوى الاستراتيجية هو نتيجة تفكير شامل، يأخذ بالاعتبار أهداف المصلحة العامة للبرنامج وبيئته والانتظارات المعبر عنها والموارد المخصصة، بناءً على نتائج التشخيص المستجيب للنوع الاجتماعي.

يتم إعداد الاستراتيجية المراعية للنوع الاجتماعي على عدة مراحل[2]: أولاً التشاور مع الفاعلين المعنيين والمستفيدين من الاستراتيجية[3] المذكورة. ثانيا تحديد الإطار القانوني المرجعي الدولي والوطني، بما في ذلك الإطار المتعلق بالمساواة بين الجنسين وإنعاش حقوق المرأة. أما الخطوة الثالثة، فتتعلق بتحليل العوامل الخارجية والداخلية الإيجابية والسلبية، ثم تحديد الأهداف المتمايزة والرافعات الرئيسية. الهدف من ذلك، هو رصد السياسات البديلة ثم اختيار أفضلها ووضع آليات وميكانيزمات الإدماج العرضاني لمقاربة النوع الاجتماعي في السياسات العامة، بما في ذلك السياسات الترابية.

---

[2] هذه الخطوات ليست ثابتة ولا خطية الشكل. الإدراك الاجتماعي معقد ولا يمكن التنبؤ به. يجب أن ترتبط هذه الخطوات أيضًا بعملية مراجعة مستمرة من أجل تعديل وتحديث الإجراءات المخطط لها بانتظام بحيث تأخذ في الاعتبار هذا الواقع المتغير.

[3] ضمان تمثيل النساء والرجال على قدم المساواة.

1

من المهم التأكيد على أنه لا يمكن تلخيص دمج بعد النوع الاجتماعي في الاستراتيجية الجهوية في ملحق «النوع الاجتماعي» أو إضافته إلى استراتيجية موجودة مسبقًا. بالفعل، ووفقًا للمبادئ الدستورية وللقانون التنظيمي للمالية والقانون التنظيمي المتعلق بالجهات، يجب أن تأخذ كل استراتيجية جهوية في الاعتبار النوع الاجتماعي، وأن تضمن المساواة الفعلية والحقيقية بين النساء والرجال. لذلك، يجب تحديد الأولويات الاستراتيجية على ضوء تحديد أوجه عدم المساواة بين النساء والرجال في المجال الترابي التي تمت وفق مقاربة التشخيص المستجيب للنوع.

2

إن دمج النوع الاجتماعي في الأولويات الإستراتيجية له بعدان :

- البعد العرضاني: يجب أن تتوافق المحاور الاستراتيجية مع مقاربة ترتكز على حقوق الإنسان والمبادئ الدستورية والقانونية وللمساواة في الفرص وعدم التمييز بين النساء والرجال؛
- البعد المستهدف: توفير محور مخصص لحل المشاكل المحددة التي يعاني منها الرجال أو النساء والتي هي السبب والتأثيرات لعدم المساواة بين النساء والرجال.

3

يتم التعبير عن الرؤية المراعية للنوع الاجتماعي على مستوى الترسانة القانونية المغربية، ولا سيما المادة 19 من الدستور. تحدد هذه المادة الأفق الذي يجب أن تتجه نحوه جميع الجهود المؤسساتية للدولة من خلال المساواة في الحقوق، بطريقة فعلية وحقيقية، بين النساء والرجال من جميع فئات السكان. هذه الرؤية هي نقطة البداية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في الاستراتيجيات الجهوية. وبعبارة أخرى، فإن ضمان المساواة في الاعتراف بالحقوق والأرباح والتمتع بها وحمايتها هو التزام دستوري يجب على جميع السلطات العمومية ضمانه وإدماجه في استراتيجيتها الجهوية.

هذه المراحل المتعلقة بالتشخيص وتطوير استراتيجية مبنية على النوع الاجتماعي على مستوى الجهة، تفتح الأبواب أمامنا لدمج هذه المقاربة في برنامج التنمية الجهوية. ومن المهم التمييز بين أبواب المداخل «المباشرة» وأبواب المداخل «غير المباشرة».

تتطلب المداخل المباشرة مشاريع و / أو إجراءات مخصصة لمقاربة النوع الاجتماعي، لا سيما من خلال تعزيز حقوق النساء والتمكين الاقتصادي ومشاركة المرأة في صنع القرار، إلخ....

أما المداخل غير المباشرة فتتمثل في إعادة التفكير فيما تم إنجازه ليشمل مقاربة النوع الاجتماعي، مثل تحسين المساواة في الوصول إلى الخدمات وتعزيز التمثيل العادل للنساء والرجال في مناصب المسؤولية وفي إدارة هيئات الحكامة الترابية، وتعزيز الديمقراطية التشاركية، ودور المجتمع المدني، إلخ...

للتذكر

المسار الموصوف أعلاه (التشخيص والاستراتيجية الجهوية) يؤدي إلى خطة استراتيجية تراعي الفوارق بين الجنسين، ذات محاور استراتيجية وأهداف عامة تساهم في تحقيق المساواة. إنه يعطي لمحة موجزة وواضحة عن المقاربة المختارة لتحقيق أهدافه الاستراتيجية.	يجب تضمين مقاربة النوع بطريقة عرضانية لإظهار أن هذه المقاربة متأصلة في مهمة ورؤية الجهة.	يعكس دمج مقاربة النوع في الاستراتيجية ترجمة لرؤية هدفها تحويل الواقع الاجتماعي لجعله أكثر عدلاً ومساواة.	إن الخطة الاستراتيجية المدمجة للنوع الاجتماعي تحدث فرقا كبيرا، وتوضح رغبة الجهة في التوافق مع التزامات المغرب الدولية والوطنية بشأن المساواة. كما يجب أن تدرك جميع الجهات الفاعلة المشاركة في التخطيط الاستراتيجي وتخطيط الميزانية أن فعالية أداء إدارتها يعتمد على هذه الرؤية.

1 - ت

المرحلة الثالثة : برمجة الميزانية وفقًا للتدبير القائم على النتائج الذي يراعي مقاربة النوع

يمثل التخطيط المستجيب للنوع الاجتماعي ترجمة الاستراتيجية إلى برنامج ذي أهداف ومؤشرات تراعي النوع الاجتماعي. وهو يقوم على التدبير المرتكز على النتائج ويهدف إلى الفعالية في الأداء.

وتبعا لذلك، فإن الجهة تسطر ضمن البرنامج الجهوي للتنمية لمدة 6 سنوات، المحاور والبرامج والمشاريع، بالإضافة إلى ميزانية مدتها ثلاث سنوات تستجيب للنوع الاجتماعي. وتتم صياغة الميزانية المتجددة لثلاث سنوات على أساس المحاور الاستراتيجية والبرامج والمشاريع، وفقًا للتحليل المالي والقدرات والتوقعات المالية للجهة، مما يسمح باحتساب تكاليف تنفيذ البرنامج الجهوي للتنمية لمدة ثلاث سنوات. ويحين هذا الأخير كل سنة ويفرز الميزانية السنوية كأداة تدبير مالي.

في الواقع، يوفر سياق التدخل في الجهة العديد من الفرص لدمج مقاربة النوع الاجتماعي في برمجة الميزانية، بالارتكاز على المقترحات التالية (الملحق 3) :

- تحديد الأهداف التي تراعي مقاربة النوع الاجتماعي من خلال تحديد أهداف ذات الصلة بالاحتياجات العملية للفتيات / النساء في كل برنامج أو مشروع أو إجراء؛
- تحديد المشاريع التي تستهدف النساء و / أو إنعاش وتعزيز المساواة بين النساء والرجال، من خلال تحديد الأنشطة / التدابير للحد من الفوارق بين الجنسين التي هي جزء من المشروع؛
- تحديد مؤشرات الأداء بأرقام دقيقة ومختلفة بالنسبة للنساء / الفتيات، والرجال / الفتيان. يتعلق الأمر بتحديد مؤشرات الأداء التي تراعي مقاربة النوع الاجتماعي والتي تمكن من قياس تقليل الفجوات بين النساء / الفتيات، والرجال / الفتيان كنتيجة لمشروع / برنامج.

يرتكز هذا النهج على التدبير القائم على النتائج، الذي هو نتاج مباشر للتخطيط الاستراتيجي الذي يراعي مقاربة النوع الاجتماعي. وهو مقاربة تدمج نظام المراقبة والتقييم، وتهدف إلى ترشيد الإنفاق العام وتحسين مستوى معيشة النساء والرجال، من خلال توجيه الميزانية نحو النتائج وضمان الفعالية والنجاعة وتعبئة جميع الموارد على المستوى المركزي والترابي.

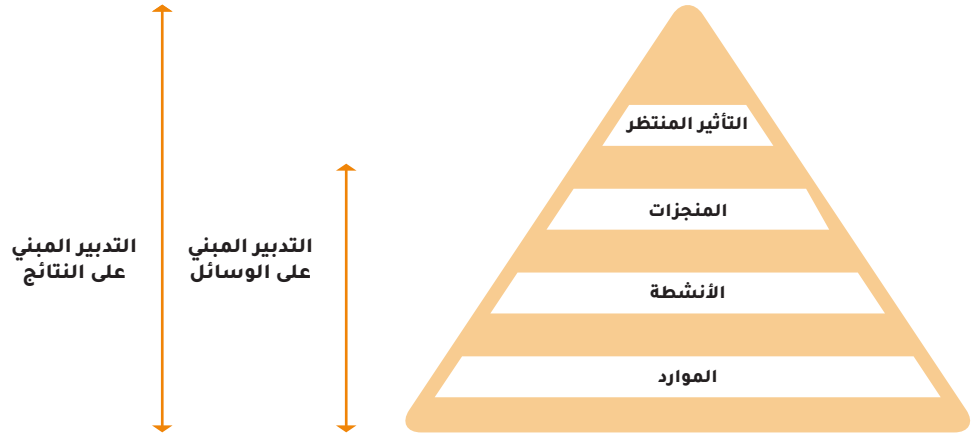

التدبير المبني على النتائج

في إطار التدبير المبني على النتائج ونجاعة الأداء، تحديد النتائج يستوجب النظر في الاختلافات القائمة على الجنس وقياس تأثير الإجراءات على الفئات المستهدفة والمساواة بين المرأة والرجل.

1 - ث

المرحلة الرابعة : التمويل وتخصيص الموارد

حلت منهجية التدبير القائم على النتائج محل التدبير القائم على الوسائل، مع المرور من مقاربة قانونية وتقنية للتدبير الإداري إلى مقاربة تقوم على ثقافة التدبير في خدمة المواطنات والمواطنين وشكل هذا التبني تغييراً كاملاً في آليات العمل الترابي وتدبير مالية الجهات.

وقد تم اللجوء إلى اعتماد هذه المنهجية من خلال القانون التنظيمي للمالية والقانون التنظيمي المتعلق بالجهات، والذي تم تطبيقه من خلال التوزيع الجديد لموازنة الجهة بقرار مشترك بين وزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1354 بتاريخ 30 أبريل 2018 المتعلق بتحديد ميزانية الجهة.

وقد تم اعتماد هذه المنهجية وفق التبويب الميزانياتي الجديد و ذلك على الشكل التالي :

التبويب	
البرمجة	التنفيذ
الفصل	الفصل
البرنامج	البرنامج
المشروع أو العملية	المشروع أو العملية
------	السطر

للقيام بحساب التكاليف اللازمة لتنفيذ المشروع / البرنامج، يجب التمييز بين ثلاث فئات من النفقات :

1

النفقات التي تستهدف عملية إضفاء الطابع المؤسساتي على المساواة بين الجنسين كهدف عرضاني في قطاع ما، وعلى سبيل المثال، وضع مبادئ توجيهية ودلائل حول اعتماد مقاربة النوع وتنظيم دورات تكوينية في الموضوع وتعيين نقط الارتكاز للمقاربة النوع وتعزيز هيئات المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع.

2

النفقات التي تستهدف على وجه التحديد النساء أو الفتيات التي تضمن لهم المساواة في الحصول على الخدمات الاجتماعية والاقتصادية. على سبيل المثال، المنح الدراسية للفتيات ودورات محو الأمية للنساء، والقروض المدعومة لسيدات المقاولات.

3

النفقات اللازمة لسد الفجوات بين الفتيات والفتيان أو النساء والرجال في قطاع معين. على سبيل المثال، إذا كان معدل الأمية للفتيات فوق 10 سنوات هو 54% في حين أن معدل الأمية للفتيان هو 30%، فيجب حساب التكاليف الإضافية لخفض نسبة الأمية إلى مستوى 30% لدى الفتيات.

المعايير الأساسية لإجراء الحساب يوضحها الملحق 4.

2 / مشروع نجاعة الاداء

يحتوي مشروع نجاعة الأداء الذى تعده الجهة، على تبرير الخيارات الاستراتيجية في الميزانية وبالتالي فإنه أداة للحكامة و الشفافية بامتياز، حيث يتم شرح الميزانية المستجيبة للنوع و الدفاع عنها بهدف تقييمها والمصادقة عليها من طرف لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة[4].

مشروع نجاعة الأداء (PDP)
كنظام معلومات عن وضعية مساواة
النوع الاجتماعي في عمل الجهة

يعرض بطريقة سردية جميع برامج الميزانية (الإستراتيجية والبرامج والأهداف والمؤشرات والمشاريع والاعتمادات المتعلقة بنفقات الموظفين، وما إلى ذلك).

يحتوي على شرح ومبررات الخيارات الميزانياتية الاستراتيجية

يوفر معلومات متوقعة عن نفقات الموظفين وكشوف المرتبات مصنفة حسب الجنس

[4] المرسوم رقم 2.16.314 الصادر في 29 يونيو 2016 بشأن تحديد قائمة الوثائق التي سيتم إرفاقها بميزانية الجهة المقدمة إلى لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة

يمر إعداد مشروع نجاعة أداء الجهة كجماعة ترابية بعدة مراحل :

التحيين السنوي للميزانية الثلاثية سنوات و تهيء الميزانية السنوية للسنة القادمة مع الاخذ بعين الاعتبار المحاور الاستراتيجية

تقديم تفاصيل نفقات ميزانية الجهة و الميزانيات الملحقة

الميزانية المستجيبة للنوع تم تحقيقها وإدماج الأهداف المتعلقة بمساواة النوع

ترجمة مشروع نجاعة الأداء بالأرقام

التداول والمصادقة داخل لجنة الشؤون المالية والبرمجة

التداول والمصادقة من قبل مجلس الجهة

تاشيرة السلطات المختصة

تنفيذ نفقات الجهة

رسم بياني يلخص عملية مشروع نجاعة الأداء بالجهة

من أجل الترسيخ المؤسساتي للميزنة المستجيبة للنوع الاجتماعي على مستوى مشروع نجاعة الأداء للجهة، من المهم التأكد من وجود العوامل التالية :

- إرادة سياسية يتم التعبير عنها على أعلى مستوى ويتم إبلاغها إلى جميع الفاعلين على المستوى الترابي؛
- قيادة لأجرأة مسار الميزنة المستجيبة للنوع، والتي يجب أن تعمل كنقطة مرجعية ولكن أيضًا كمفاوض ووسيط في حالة سوء الفهم بشأن غايات وطرق الميزنة المستجيبة للنوع؛
- دعم القدرات والمعارف في مجال الميزنة المستجيبة للنوع لفائدة جميع الفاعلين على المستوى الترابي بما في ذلك مدبري الشأن الترابي؛
- التحسيس بأهمية المساواة بين الجنسين في التنمية البشرية المستدامة لفائدة جميع الفاعلين على المستوى الترابي بما في ذلك مدبري الشأن الترابي؛
- دعم القدرات وتعزيز المعارف فيما يتعلق بالميزنة المستجيبة للنوع لفائدة عضوات وأعضاء هيئات المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع.

هام

برنامج التنمية الجهوية عبارة عن مجموعة متجانسة من المشاريع أو العمليات، تقرن به أهداف محددة وفق غايات ذات منفعة عامة وكذا مؤشرات مرقمة لقياس النتائج المتوخاة والتي تخضع للتقييم قصد التحقق من شروط الفعالية والنجاعة والجودة المرتبطة بالإنجازات.

يؤخذ بعين الاعتبار معيار النوع في تحديد الأهداف والمؤشرات وتبعا لذلك، يمكن اعتبار برنامج التنمية الجهوية مستجيب للنوع لكونه يجيب على الاحتياجات الاستراتيجية والخاصة للنساء والرجال على المستوى الترابي، ويهدف إلى المساواة وتكافؤ الفرص.

يكمن الرابط بين برنامج التنمية الجهوية ومشروع نجاعة الأداء المعد من طرف الجهة في شرح وتبرير خيارات الميزانية الاستراتيجية التي تم إجراؤها على مستوى برنامج التنمية الجهوية، في أفق التقييم والمصادقة من قبل لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة.

تتبع وتقييم مشروع نجاعة الأداء

يتمثل الهدف الرئيسي من تتبع وتقييم مشروع نجاعة الأداء في وضع نظام للتتبع تبعا لمؤشرات نجاعة الأداء المستجيب للنوع الاجتماعي، من أجل التمكن من قياس التقدم المحرز في تحقيق النتائج بانتظام وتكييف الاستراتيجية إذا كانت هناك تباينات بين الواقع والنتائج المرجوة. كما يجب أن تنسجم نتائج التتبع مع دورة التخطيط الجديدة الجاري تطويرها.

يعتبر تتبع وتقييم مشروع نجاعة الأداء أداة مهمة في عملية الميزنة المستجيبة للنوع الاجتماعي على أساس الأداء، وهو جزء لا يتجزأ من أدوات الافتحاص البعدي لنجاعة الأداء المستجيب للنوع الاجتماعي، وذلك اعتمادا على الأسئلة التالية :

- هل تحسنت نسبة مؤشرات المساواة بين الجنسين إلى الدرجة المطلوبة؟ إذا لم يكن كذلك، لماذا؟
- هل حققنا الأهداف التي تقاس بتعداد الفئة المستهدفة المفصل حسب الجنس؟ هل التقدم الذي نراه متساوٍ بين الجنسين أم أن هناك اختلافات؟ لماذا؟

تتيح الإجابة عن هذه الأسئلة تخطيطًا وميزنة أفضل للسنة المالية القادمة، مع إدماج المعطيات التي تم جمعها في قاعدة بيانات مصنفة حسب الجنس، وهو شرط لا غنى عنه في جميع مراحل التخطيط، بما في ذلك دراسة الأثر حسب النوع.

وتجدر الإشارة، إلى أن افتحاص نجاعة الأداء المستجيب للنوع هو تقييم مستقل وموضوعي، وبصرف النظر عن أي تقييم لمدى ملائمة الخيارات السياسية التي تتخذها المؤسسات[5]. يتم تصميم الافتحاص في نهاية كل دورة التخطيط وبرمجة الميزانية المبنية على النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي.

بالإضافة إلى أداة تدقيق نجاعة الأداء المستجيب للنوع المقدمة أعلاه، هناك نوع ثان من التدقيق المسبق يركز على تقييم الأثر على النوع الاجتماعي، والذي يتكون من ثلاثة أجزاء: تقييم نجاعة مقاربة النوع وتقييم الأثر على النوع الاجتماعي وتقييم الجودة. كما يتضمن كل جزء من هذه الأجزاء عددًا من الإجراءات التي تهدف إلى ضمان محتوى التقييم وأيضًا المسطرة التي تخول ضمان جودة هذا التقييم.

[5] وزارة الاقتصاد والمالية ، المغرب ، دليل تدقيق الأداء ، ص 32

المحور 3

ما مدى أهمية التكوين في مجال الميزنة المستجيبة للنوع على مستوى الجهة؟

يعتبر التكوين ودعم القدرات عنصرين أساسيين في مسار تملك مقاربة النوع و الميزنة المستجيبة للنوع. وفي هذا الصدد، يتطلب ترسيخ هذا النهج دورات تكوينية للدعم والمواكبة من أجل اعتماد الميزنة المستجيبة للنوع كمبدأ أساسي للسياسات المالية وميزانيات الجهات. وفي هذا السياق، فإن المديرية العامة للجماعات الترابية تقدم مجموعة من الوحدات الأساسية للتكوين من أجل تملك هذه المقاربة، في شكل مجزوءات وذلك على الشكل التالي :

المحور الموضوعاتي الأول : دعم قدرات السيدات و السادة المنتخبين والأطر والهيئات

المجزوءة 1	المجزوءة 2	المجزوءة 3	المجزوءة 4	المجزوءة 5
الإطار المرجعي الوطني والدولي للمساواة ومقاربة النوع	تقنيات واليات مقاربة النوع	التشخيص الترابي المبني على النوع	التخطيط والبرمجة المبنيان على النوع	التتبع والتقييم المستجيب للنوع

المحور الموضوعاتي الثاني : مواكبة و دعم قدرات الأطر الإدارية وأعضاء لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة وهيأة المساواة وتكافؤ الفرص

المجزوءة 1	المجزوءة 2	المجزوءة 3	المجزوءة 4	المجزوءة 5
تقنيات التدبير المرتكز على النتائج والمستجيب للنوع	بلورة المؤشرات المستجيبة للنوع	تقنية صياغة ميزانية ثلاثية السنوات المستجيبة للنوع	تقنيات صياغة مشاريع نجاعة الاداء الناجع المستجيب للنوع	تقنيات تتبع وتقييم البرامج والمشاريع المبنية على النوع

يجب أن تؤخذ هذه المجالات الموضوعاتية بعين الاعتبار عند وضع خطة تكوين تهدف إلى دعم قدرات مجالس الجهات في مجال مقاربة النوع والميزنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.

الملاحق

1 / الملحق 1 : المعلومات والبيانات كمخرجات للتشخيص مستجيب للنوع

الأسئلة الأساسية من أجل تشخيص مستجيب للنوع النوع

1. هل المشكل المطروح يمس النساء والرجال بنفس المستوى؟
2. ما هي الوضعية الحالية لكل من الجنسين في مجال التدخل؟
3. ما هو حضور وتمثيلية كلا الجنسين في هذا المجال؟
4. ما هي الاختلافات بناء على السن، المستوى الدراسي،الاقتصادي، الوسط...، لكلا الجنسين؟
5. هل يلج ويستفيد كل من النساء والرجال، بنفس المستوى من الموارد والحقوق التي يوفرها مجال ما؟ ولماذا؟
6. هل تتوفر الاستراتيجية الحالية على أهداف تشجع مساواة النوع في المجال المعين؟
7. هل تتوفر معايير ووسائل وموارد تشجيعية لمساواة النوع؟ وما هي؟
8. ما هي تمثيلية النساء والرجال في برامج الجهة؟
9. 9 ما هو ، حجم تطور تمثيلية كل من النساء والرجال في السنوات الأخيرة في برامج عمل الجهة؟
10. من هم المستفيدون من الأنشطة؟ من هم المستفيدين غير المباشرين؟
11. هل تتحمل النساء والرجال نفس المسؤوليات في المنزل؟ و خارج المنزل؟
12. هل وجود النساء والرجال متساوٍ في مجالات صنع القرار وفي مجال التدخل؟
13. هل يؤثر الاختلاف في توافر النساء والرجال على الوصول إلى الخدمات، والموارد، والفضاءات، والبنية التحتية، الخاصة بمجال التدخل؟ هل هناك عوامل أخرى تؤثر على الوصول إلى موارد وفوائد البرنامج والتحكم فيها؟

نوعية البيانات حسب النوع الاجتماعي

البيانات الكيفية حسب النوع الاجتماعي

- أنشطة النساء والرجال حسب أدوارهم الاجتماعية؛
- وصول النساء والرجال إلى الموارد والفوائد والتمكن منها وحيازتها؛
- الاحتياجات العملية المختلفة للنساء والرجال؛
- المصالح الإستراتيجية للنساء والرجال؛
- المكانة الاجتماعية للمرأة مقارنة بالرجل في قطاع التدخل؛
- العوامل المؤثرة على وضع النساء والرجال؛
- تحديد مكانة الأنشطة الاقتصادية الحرفية والتجارية؛
- تشخيص النفقات والإيرادات؛
- تشخيص الشراكات والاتفاقيات.

البيانات الكمية حسب الجنس

- تحليل مفصل حسب الجنس، متقاطع مع متغيرات أخرى (مثل المساحة الجغرافية والسن والطبقة الاجتماعية وما إلى ذلك)؛
- حساب النسبة المئوية بين النساء والرجال لتحديد الفرق بينهم؛
- نسبة الاستثمار الموجه للخدمات الخاصة بكل من النساء والرجال؛
- نسبة مساهمة كل من النساء والرجال في المداخيل الضريبية؛
- نسبة استفادة كل من الرجال و النساء من خدمات الجهة؛
- نسبة الرجال و النساء في مجال الاستثمار؛
- نسبة النساء والرجال النشيطين حسب مجال النشاط.

2 / الملحق 2 : أدوات التحليل الكيفي حسب النوع الاجتماعي

السؤال	الفئة	الأداة
من يقوم بماذا؟ما هو دور كل واحد داخل الأسرة؟ حسب الجنس وعوامل أخرى حسب القطاع	دور النساء- الفتيات، والرجال- الفتيان حسب النوع	أنواع الأنشطة حسب الجنس ووفق متغيرات أخرى (السن، المستوى الدراسي...)
من يملك ماذا؟ من يتلقى؟ ماذا؟ في تنفيذ الإجراءات؟ حسب الجنس وعوامل أخرى حسب القطاع	الوصول والتحكم في الموارد والفوائد.	مصفوفة الوصول والتحكم في الموارد والفوائد حسب الجنس والمتغيرات الأخرى (العمر، الوسط ، إلخ)
من لديه أي نوع من الاهتمامات والاحتياجات؟ حسب الجنس وعوامل أخرى حسب القطاع	الاحتياجات العملية والاهتمامات الاستراتيجية	جدول الاحتياجات العملية والاهتمامات الاستراتيجية حسب الجنس والمتغيرات الأخرى (العمر، الوسط، إلخ)
ما هي العلاقة بين كل من النساء- الفتيات، والرجال- الفتيان، في المجتمع وحسب القطاع؟	موقع النساء- الفتيات، و موقع الرجال- الفتيان	لمحة عن مواقف النساء / الفتيات بالنسبة للرجال / الفتيان. يمكن إنشاء هذا الملف الشخصي حسب القطاع ووفقًا للمتغيرات الأخرى
ما هو المعامل المؤثر في أسئلة اللامساواة / مساواة النوع في المجتمع وحسب القطاع	العوامل المؤثرة	مصفوفة العوامل المؤثرة. يمكن تقسيمها حسب الأبعاد: الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ووفقًا لعواملها الخارجية (تحت سيطرتنا، خارج سيطرتنا، تحت تأثيرنا، إلخ)
ما هي المؤسسات المفتاح لإعادة الإنتاج الاجتماعي؟ ما هي الأدوار التي تلعبها المكونات المختلفة لهذه المؤسسات في إعادة إنتاج عدم المساواة بين الجنسين؟ • المعايير • الأنشطة • الموارد • الأشخاص • السلطة	تأثير السياسات العامة على عدم تحقيق المساواة حسب النوع	مصفوفة تحليل العلاقات الاجتماعية المتعلقة بالنوع: تتيح هذه الأداة إمكانية ربط تجارب عدم المساواة المعاشة من طرف الرجال والنساء بإطار هيكلي ومنهجي لعدم مساواة النوع. يجعل من الممكن تحليل السياسات العامة كأداة لإعادة إنتاج أو تحويل العلاقات الاجتماعية

3 / الملحق 3 : نقاط مهمة للتذكر

النتيجة المراعية للنوع الاجتماعي هي :

- النتيجة التي لا تعتبر الواقع الاجتماعي محايدًا ومتجانسًا، ولكنه يأخذ في الاعتبار الاختلافات القائمة على النوع وتلك المستندة إلى متغيرات أخرى؛
- النتيجة التي تأخذ في الاعتبار تأثيرها على التغيرات في العلاقات بصفة عامة، وعلاقات القوة بين النساء والرجال؛
- النتيجة التي تساهم في تحقيق هدف المساواة بين النساء والرجال.
- و يتم قياس النتيجة المراعية للنوع الاجتماعي من خلال المعايير التالية :
  - النظر في الاختلافات القائمة على النوع؛
  - قياس تأثير الإجراءات على الفئات المستهدفة والمساواة بين النساء و الرجال.

الهدف المراعي للنوع الاجتماعي :

يمكن تعريف الهدف المراعي للنوع الاجتماعي على أنه الغاية التي تطمح المؤسسة إلى تحقيقها خلال فترة زمنية محددة، ويجب أن يكون ممثلاً للجوانب الرئيسية للبرنامج، و أن يكون قابلاً للقياس من خلال المؤشرات الرقمية، في القطاعات التي تستهدف بشكل مباشر السكان، مثل الصحة أو التعليم أو المصالح الاقتصادية و ذلك عند التشخيص. يجب صياغة الأهداف بطريقة تأخذ في الاعتبار الفوق بين النساء والرجال.

الأهداف المراعية للنوع الاجتماعي يجب أن :

- تكون مصاغة بطريقة واضحة وبسيطة ودقيقة وعملية؛
- يسهل على الجميع فهمها؛
- دمج الاهتمام بالمساواة بين الجنسين؛
- تمثيل الجوانب الأساسية للبرنامج؛
- أن تكون مصحوبة بآليات العمل اللازمة من أجل :
  - تحديد الوسائل اللازمة لتحقيقها؛
  - عدم التداخل مع البرامج أو المؤسسات الأخرى.

على سبيل المثال، إذا كانت هناك تباينات بين النساء / الفتيات والرجال / الأولاد فيما يتعلق بممارسة الرياضة في ملاعب القرب، على حساب النساء / الفتيات، من المفيد تحديد هدف يراعي النوع وهدف يستهدف الفتيات / النساء، كما هو محدد على النحو التالي :

- تحسيس الآباء والأمهات والمقيمين في الحي في حالة توفر الفضاءات للنساء / الفتيات والرجال/والفتيان؛

- تشجيع الممارسة الرياضية للسكان مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للفتيات؛
- وضع أنشطة تشجع النساء / الفتيات على تملك الفضاءات الرياضية.

ما هي الأسباب؟

في بعض الحالات، ينبغي تحديد المشاريع التي تستهدف الاحتياجات المحددة للنساء من أجل الحد من أوجه عدم المساواة القائمة ومحو التمييز والفجوات وتحقيق نتائج متساوية للنساء والرجال.

المؤشر المراعي للنوع الاجتماعي

المؤشر الذي يراعي الفوارق في النوع هو وسيلة لقياس التغيرات في الفجوات بين النساء والرجال على مدى فترة زمنية. على عكس المؤشرات الخاصة بنوع الجنس، فإنها تشير إلى التغييرات في المجالات ذات الصلة بجنس واحد فقط، على سبيل المثال، العنف ضد المرأة، أو معدل وفيات الأمهات، ومعدل حوادث الطرق بين الرجال.

يجب على المؤشرات التي تراعي الفوارق في النوع :

- أن يتم تطويرها بطريقة تشاركية قدر الإمكان؛
- أن تكون متسقة مع الأهداف؛
- أن تهم بشكل خاص جميع مراحل الخطط والبرامج والمشاريع؛
- أن تكون كمية ونوعية حتى نتمكن من قياس عدم المساواة بين النساء والرجال.

المؤشرات الكمية التي تراعي فوارق النوع هي مقاييس لها قيمة عددية، مثل عدد النساء والرجال في مناصب صنع القرار، والنسبة المئوية للفتيات والفتيان الذين يحضرون دورات التكوين المهني، والفتيات والفتيان الذين يمارسون الرياضة الجماعية، أو الدخل السنوي النساء والرجال.

المؤشرات النوعية التي تراعي الفوارق بين الجنسين تقيس التقدير الذاتي للتغيير في العلاقات على أساس النوع. على سبيل المثال، يقيس المؤشر الكمي عدد النساء اللائي بدأن نشاطًا ريادياً، ويقيس المؤشر النوعي التغييرات في وضع هؤلاء النساء داخل أسرهن.

لا يجب أن تكون جميع المؤشرات مستجيبة للنوع الاجتماعي، بل فقط عندما تكون النتيجة والهدف مستجيبين للنوع الاجتماعي. ومن ناحية أخرى، يجب تصنيف جميع المؤشرات المتعلقة بالأشخاص حسب الجنس.

4 / الملحق 4 : لوحة قيادة حساب التكاليف

المعايير المرجعية لإعداد الحساب	الأسئلة التوجيهية
المعطيات حول سياق التدخل	• ماهو وضع النساء والرجال بالجهة؟ • ماهي المؤشرات والإحصائيات المصنفة حسب الجنس التي نحن بحاجة إليها؟ • ماهي الفجوات بين النساء والرجال؟
معلومات حول كيفية تعامل الجهة مع المشكلة المحددة	• ما هو الإطار القانوني والتنظيمي القائم؟ ما هي السياسات العمومية الحالية؟ • ما هي الخدمات المقدمة والمخطط لها؟ • ما هو امتدادها الجغرافي؟ • ما هي الفئات المستهدفة؟ • هل يتم تتبع البرنامج وتقييمه؟
معلومات حول التمويل	• ما هي مخصصات الميزانية والموارد المتاحة لهذه الخدمة أو لحل هاته المشكلة؟
معلومات حول الكلفة	• ما هي تكلفة الوحدة الخاصة بالإدارة (بما في ذلك المصاريف الإدارية)؟ • ما هي تكاليف ورواتب الموظفين العاملين في الجهة؟ • ما هي تكاليف التجهيزات؟
معلومات حول المسار، والانظمة والادوات الخاصة بالتخطيط والميزنة	• كيف تؤثر الخدمة أو المعيار على حياة النساء والفتيات؟ • من يتحمل التكلفة (الفرد ، الأسرة ، الدولة ، القطاع الخاص، إلخ)؟